

شرح كتاب إحكام الأحكام لابن النقاش ٩١ الشيخ العلامة سعد

الشري

سعد الشري

ادارة الاوقاف السنية بمملكة البحرين تقدم الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين. اما بعد فان من المسائل التي وقع فيها اختلاف في مسائل البيوع ما ورد في هذا الحديث. الذي رواه ابو داود ان النبي صلى الله - 00:00:02 عليه وسلم قال لا يحل سلف وبيع. والسلف نوع من انواع البيوع يقال له السلم يحصل فيه تقديم الثمن يكون المبيع مؤجلا غير معين. فنهي عن الجمع بينهما وبين السلم والبيع وما ذاك الا ان الشريعة قد نهت عن جمع عقدتين في عقد واحد - 00:00:31 قال ولا شرطان في بيع يعني انه لا يجوز ان يجمع بين شرطين في بيع في عقد واحد ولا ربح ما لم تضمن. يعني ان السلعة التي لم تدخل في ضمانك. بحيث لو تلفت لم - 00:01:01 آآ تكون في ما لك فانه حينئذ ينهى عن ان تأخذ منها ربحا. قال ولا بيع ما ليس عندك لا تبع ما لا تملكه. اما قوله ولا شرطان في بيع بهذه المسألة قد اختلف فيها. ولبيان - 00:01:21

ذلك نذكر احكام الشروط في البيع. وذلك ان الشروط في البيع على انواع على انواع ستة. الاول شرط ما هو من مقتضى العقد. بحيث يثبت في العقد سواء اشترطت او لم تشرطه. مثال ذلك لو اشترطت ان يكون البيع بثمن او اشترطت ان تستلم المبيع - 00:01:41

فهذا شرط ثابت ويجب الوفاء به ذكره او لم تذكره. النوع الثاني شرط ما هو من مصلحة العقد كما لو اشترط التأخير او اشترط الرهن او اشترط الكفيل. وهذا ايضا جائز ولو - 00:02:11 عدد النوع الثالث شرط لمصلحة العقد وليس لمصلحة العقد لمصلحة العقد كما لو اشتريت منه آآ كما لو اشتريت منه طعاما ثم شرطت عليك ان توصله الى منزلي - 00:02:31 فايصاله الى المنزل منفعة للعاقد. وليس لمصلحة العقد. فمثل هذا النوع من الشروط ما حكمه؟ اختلف العلماء فيه على ثلاثة اقوال مشهورة. القول الاول ان هذه الشروط لا تصح. لأن النبي - 00:02:51

الله عليه وسلم قال كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. وهذا مذهب جمهور اهل العلم القول الساني انه يصح الشرط الواحد ولا يصح الشرطان. وهذا هو مذهب الامام احمد. واستدلوا عليه بما - 00:03:11 ما ورد في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شرطان في بيع. واستدلوا عليه بما آآ ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم اشتري من جابر بعيرا وكانوا خارج المدينة. فاشترط جابر - 00:03:31

حملانه الى المدينة. والقول الثالث في هذه المسألة انه تصح الشروط. ولو تعددت انه تصح الشروط التي تكون لمنفعة المتعاقدين ولو تعددت. وهذا روایة عن احمد وقال بها بعض التابعين - 00:03:51

ولعل هذا القول ارجح الاقوال. واما حديث لا شرطان في بيع فالمراد به بيع العينة. يشترط كل واحد منهمما بيع السلعة عليه مرة اخرى. واما حديث كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. فالمراد به كل شرط - 00:04:11

مخالف كل شرط مخالف لكتاب الله فهو باطل بدلالة سبب ايراده. ولعل هذا القول الاخير هو ارجح الاقوال. واما النوع الرابع من انواع الشروط فهو ان يشترط الانسان عقدا اخر في - 00:04:31

بذلك العقد فهذا شرط باطل يبطل العقد الاول لما ورد من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل سلف وبيع. ولما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين - [00:04:51](#)

في بيعة والنوع الخامس من الشروط جعل العقد مرتبطاً بأمر مستقبل لا يدرى عن وقوعه. فجماهير اهل العلم على ان هذا الشرط باطل يبطلوا العقد كما لو قالوا ابيعك هذه السيارة بشرط رضا والدي. فجمهور لم يصححوا هذا الشرط - [00:05:11](#)

وابطلوا العقد من اجله. والقول الثاني في المسألة صحة هذا الشرط ولعله اظهر القولين في هذه المسألة بورود مثل هذا الشرط عن بعض صحابة النبي صلى الله عليه وسلم. والشرط النوع السادس من انواع - [00:05:36](#)

ان يشترط احد المتعاقدين شرطاً يخالف مقتضي العقد. كما لو شرط عليه ان لا يبعها بعتك سلعة وقلت اشتريت عليك الا تبيع هذه السلعة. فالجمهور يقولون هذا عقد باطل هذا شرط - [00:05:56](#)

كن باطل مبطل للعقد. وعند الامام احمد ان الشرط باطل لكنه لا يبطل العقد. فيصبح البيع ويجوز للمشتري ان يبيع هذه السلعة لأن الشرط وهو عدم بيع هذه السلعة ينافي مقتضي العقد. استدل - [00:06:16](#)

الامام احمد بما رواه مسلم. وهو عند البخاري بلفظ اخر. قال ارادت عائشة ان تشتري جارية لتعتقها فابي اهلها الا ان يكون لهم الولاء من مقتضي شراء عائشة للجارية انها اذا اعتقت الجارية - [00:06:36](#)

ان يكون الولاء لها لكنه اشترطوا باعوا الجاري على عائشة واشترطوا ان يكون الولاء لهم. قال ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك اشتري الجارية يعني ويكون الولاء لك فانما - [00:06:56](#)

ولاء لمن اعتق فصحح النبي صلى الله عليه وسلم العقد وابطل الشرط. ثم ذكر المؤلف شيئاً من احكام الخيار والمراد بالخيار اهلية احد المتعاقدين او كليهما لان يفسخ العقل بعد انعقاده. وذكر حديث الشيوخين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبایعان - [00:07:16](#)

كل واحد منهمما بالخيار اي يجوز له ان يفسخ العقد على صاحبه ما لم يتفرق. يعني ما دام فيه آآ المجلس فانه يثبت لهما خيار المجلس. وقد قال باثبات خيار المجلس الشافعي واحمد لهذا - [00:07:46](#)

حديث وخالفهم مالك وابو حنيفة. والقول الاول ارجح. قال الا بيع الخيار. والمراد ببيع الخيار ان يشترط احد المتعاقدين ان له الفرصة في فسخ العقد لمدة محددة. ففي هذا اثبات نوع اخر من انواع الخيار يقال له خيار الشرط. وبعض اهل العلم صححه مطلقاً مهما طالت - [00:08:06](#)

مدته وبعدهم قيده بالمدة المناسبة عرفاً. وبعدهم جعله لثلاثة ايام. ولعل القول الاول ارجح اقوال لاطلاق النصوص الواردة باثبات الخيار عند الشرط. قال وصحح الترمذى ان رجلاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبتاع ان يشتري السلع. وكان في عقدته يعني عقله ضعف - [00:08:36](#)

كن فاتى اهله النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا نبي الله احجر على فلان اي امنعه من التصرف ولا صحة تصرفاته فانه يبتاع ان يشتري وفي عقدته ضعف. فدعاه نبي الله صلى الله عليه وسلم فنهى عن - [00:09:06](#)

البيع فقال يا نبي الله اني لا اصبر عن البيع. فقال ان كنت غير تاركين البيع فقل هو هاء ولا خلابة اي لا خديعة في هذا صحة اشتراط ترك الخديعة بحيث يحق للبائع والمشتري - [00:09:26](#)

في مثل هذه الصورة ان يفسخ العقد متى تبين له وجود الخديعة فيه. وقد اثبت اهل العلم خيار الغبن في البيع بحيث اذا اشتري الانسان سلعة بثمن زائد عن ثمن امثالها زيادة بینة جاز له ان - [00:09:46](#)

يطلب فسخ العقد. ولذلك صور منها من تلك الصور ما لو اشتري الانسان وهو لا يحسن ان يماكس وان يقوم بتخفيض السلع. كيف نحدد ثمن مثل هذه السلعة بالنظر الى مسائلها - [00:10:06](#)

في اسوق الناس. قال المؤلف وللمحميدى في سنته قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم اني اخدع في بيع فقال صلى الله عليه وسلم اذا بايعدت فقل لا خلابة فكان الرجل يقوله. قال المؤلف باب العرايا - [00:10:26](#)

تقدمنا ان بيع المزابنة حرام. وبيع المزابنة بيع الرطب مقابل التمر. فهذا لا لماذا؟ لأننا لا نعلم وجود التساوي بينهما. فالرطب والتمر من جنس واحد. من جنس ربوبي واحد والجنس الربوي الواحد لا يجوز بيع بعضه ببعض الا اذا كان مثلا بمثيل لا بد ان نتحقق من -

00:10:46

تساوي بينهما. واما في بيع المزابنة فاننا لا نتحقق من وجود المساواة. وبالتالي نمنع من البيع استثنى من هذا العرايا. فالعرايا مزابنة خاصة لانها بيع رطب بتامر على كصورة خاصة. بيع العرايا ما هو؟ بيع العرايا ان يدفع التمر اه التمر المكون في -

00:11:16
حال مقابل رطب لا زال على رؤوس النخل سينضج بعد مدة من الزمان. اذا التمر مقوض في الحال والرطب يكون على رؤوس النخل. ويشترط ان يكون بخرصه. بحيث نأتي بالخبرة ونسائلهم هذا الرطب الذي على رؤوس النخل اذا اصبح تمراكم سيكون؟

لنتتحقق - 00:11:46

ومن المساواة بين هذا الرطب الذي على رؤوس النخل وبين التمر المقوظ في الحال. والابد ان يكون ذلك اه في اقل من خمسة او سكن. وادلة هذا الباب قال روى البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم -

00:12:16

ما نهى عن المزابنة وهي بيع الثمر بالتامر. الثمر الرطب. قال الا اصحاب العرايا فانه واذن لهم وزاد الترمذى بيع العنب بالزيبيب وعن كل ثمر بخرصه. العنب ينتج منه وبالتالي لا يصح ان يباع زبيب بعنبر. لانه اصله فهو من انواع المزابنة. قال ولارحمد قال جابر -

00:12:36

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اذن لاصحاب العرايا ان يباعوها بخرصها. اي بتقديركم تأتي تمرا متى كنت. يقول الوسخ والوثقين والثلاثة والاربعة. فممنوع من بيع الخمسة. وللبخاري -

00:13:06

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا ان تباع بخرصها كيلا. وفي ثم ذكر المؤلف مسألة اخرى وهي ما يتعلق ببيع الحيوان. بيع الحيوان بالحيوان اجازه الجمهور لان -

00:13:26

الحيوانات ليست مكيلة ولا موزونة ولا مطعمومة ولا مكتناته. وانما هي معدودة. وخالف في الامام ابو حنيفة وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ استلف سنا من اسنان الابل -

00:13:46

اعلى منه مما يدل على ان الربا لا يجري في بيع الحيوان بالحيوان كما قال الجمهور خلافا لابي حنيفة عن بيع اللحم باللحم فهذا لا يجوز. لماذا؟ لان اللحم مكيل مطعموم. ومن ثم يجري فيه الربا -

00:14:06

فلا يجوز ان يباع لحم مقابل لحم لانه من بيع ربوبي بجنسه. واما بيع لحم بالحيوان الذي هو اصله. كأن تبيع لحم الصان مقابل شاة فالجمهور يمنعون من ذلك لان -

00:14:26

اصل لهذا اللحم. قال وفي الموطأ نهى عن بيع اللحم بالحيوان. يعني الحيوان الذي هو اصل له. وصح الترمذى ان النبي صلى الله عليه وسلم اشتري عبدا بعدين. لماذا؟ لانه ليس من المكيلات وانما من المعدودات. قال -

00:14:46

ولمسلم اشتري صفية بسبعة ارؤس قال هو قال عبد الرحمن من دحية الكلبي. وفي الموطأ عن علي رضي الله عنه باع جملًا له يدعى عصيفيرا بعشرين بعيرا الى اجل. لان الربا لا يجري في بيع الحيوان -

00:15:06

حيوان. واما ما رواه الترمذى وصححه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئه فهذا الحديث ضعيف الاسناد. رواه ابو داود من حديث الحسن عن سمرة وهو لم -

00:15:26

اسمع منه هذا الحديث وبالتالي لا يعول على حكمه كيف وقد خالفه احاديث اخرى؟ قال ولارحمد اذا قال احدكم على اخيه المسلم فاطعمه طعاما فليأكل من طعامه. ولا يسأله عنه. لا يشرع له السؤال -

00:15:46

ما دام القرائن تدل على ان هذا الطعام او هذه السلعة ملكه فحينئذ الاصل ان تقبل قوله وان تتعامل معه ولا يصح حينئذ اذا ذهبت للسوق ان تسأل البائع هل تملك هذه السلعة؟ قال فان سقاها شرابا من شرابه -

00:16:06

فليشرب من شرابه ولا يسأله عنه. قال ولابي داود قضى قضى بالخارج مقابل الطماطم. يعني ان الانسان اذا كان عنده سلعة لو تلفت لوجب عليه ظمانها فانه حينئذ يستحق منفعته -

00:16:26

وغلتها في هذا الوقت الذي يظمنها فيه. وذلك لأن الخراج مقابل الظمان مثال ذلك اشتريت منك سلعة واشترطت علي ان لك الخيار لمدة ثلاثة ايام في هذه المدة قمت بتأجير هذه السلعة كجمل مثلا او سيارة اجرتها وبعد - [00:16:46](#)
انت ايام قلت لي اردد علي سيارتي. فالاجرة التي اخذتها في هذه المدة هل تكون للمشتري او تكون للبائع يقول ما دامت ان ما دام ان السلعة دخلت في ضمان المشتري فانه حينئذ يستحق اجرة - [00:17:16](#)

لان الخراج وهو الغلة يكون مقابل الظمان فان السيارة لو تلفت في هذه المدة وكانت في وظمانى لكان في ظمان المشتري. قال ولمسلم قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام وقد - [00:17:36](#)

حسنه صاحبه يعني جعل اعلاه حسنا طيبا من اجل ان يشتريه الناس. فادخل رسول صلى الله عليه وسلم يده فيه فاذا في الاسفل طعام رديء. فقال صلى الله عليه وسلم بع هذا على حدة وهذا على - [00:17:56](#)

فمن غشنا فليس منا. وليرحمد اذا اختلف البيعان يعني المشتري والبائع وليس بينهما اختلافا في المبيع او اختلافا في الثمن. فالاصل ان يعمل بقول صاحب السلعة. فان قبل منه المشتري والا فانهما يفسخان العقد ويترادان يردان السلعة ويأخذ المشتري - [00:18:16](#)
آآ الثمن. قال وللبخاري من اشتري غنما المصراة. المراد بالمصراة التي ربط ظرعها ليكبر ظرعها فيظن ان ذلك اللبن الذي كان فيها في ذلك اليوم هو متوجها اليومي بين ما هو انما وجد في ظرعها من اجل انهم تركوا حلبتها لهذه المودة وربطوا ظرعها. قال من اشتري غنما - [00:18:46](#)

سرع فاحتلبها اي اخذ لبنها. ثم تبين له بعد ذلك انه مصراة لانها في اليوم الثاني لم يأتي منها الا لبن قليل. فان رضيها المشتري امسكها. وان سخطها واراد ان يردها فانه يرد - [00:19:16](#)

ويبرد معها صاعا من تمر مقابل اللبن الذي شربه في اليوم الاول. وبذلك قال احمد الشافعي لصحة هذا الحديث الوارد في الباب.
وخالفهم في هذا مالك وابو حنيفة لان قالوا لان هذا الخبر خبر واحد خالف القياس. والصواب ان اخبار الاحاديث تقدم على الاقيسه متى - [00:19:36](#)

كانت صحيحة. قال المؤلف باب السلم والمراد بالسلم تقديم الثمن. مقابل سلعة غير محددة لكنها مضبوطة الصفات. تسلم بعد مدة محددة كما لو قلت خذ مئة ريال على ان تسلمني عشرين صاعا بعد من الارز من النوع الفلالني بعد شهرين هذا - [00:20:06](#)
فيقال له سلم وهو من العقود الجائزه. وذلك لانه ليس بيع دين. لان الثمن قد سلم بالحال. وقد روى البخاري قال عبد الرحمن وعبد الله بن ابي اوقي كنا ننصيب المغانم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - [00:20:36](#)

فكأن يأتينا انباط من انباط الشام فنسرفهم في الحنطة. اي ندفع لهم نقود مقابل ان يدفعوا لنا بعد مدة فنسرفهم في الحنطة والشعير والزيسب الى اجل. قال قلت اكان لهم زرع او لم يكن لهم زرع؟ قال - [00:20:56](#)

لما كنا نسألهم انما نطالبهم بدفع هذا الزرع في مدة وقد جاء في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اسلف فليسلف في كيل معلوم وزون معلوم الى اجل معلوم. قال المؤلف باب الشروط في البيع. وقد تقدم معنا ذكر ان شروط البيع على ستة انواع - [00:21:16](#)

ذكرنا حكم كل واحد منها. وذكر المؤلف حديث عائشة في البيع الذي يكون فيه شرط خالفوا مقتضى العقد وقلنا بان الجمهور يرون فساد العقد. وان احمد يرى صحة العقد مع فساد الشر - [00:21:44](#)

قوله ارجح لما ورد في الصحيح قال ارادت عائشة ان تشتري جارية تعتقها فابي اهلها الا ان يكون لهم ولا تذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن اعتق اي اشتريها - [00:22:04](#)

ويصح العقد ويبطل شرطهم باثبات الولاء لهم ويكون الولاء لك. قال المؤلف باب الربا والصرف الربا من المحرمات ومن كبائر الذنوب.
وقد توالت النصوص بالتهي عنده. وقد لعن وقد ورد - [00:22:24](#)

عن اكل الربا وموكله وشاهده وكابته. وقد قال الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذرروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لا - [00:22:44](#)

تظلمون ولا تظلمون. والربا على ثلاثة انواع. النوع الاول ربا الفضل. والمراد به بيع سلعة ربوية بجنسها احدهما متفاضلا. كما لو بعث

تمرا تمرا احدهما اكثر من الآخر. كما لو بعث صاع تمرا بصاعين فهذا ربا فضل ولا يجوز - 00:23:04

ويحرم هذا البيع ولا يصح. لما روى مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة مروا بالبر والتمر بالتمر والشعير بالشعير والملح بالملح مثلا بمثل سوء بسوء فمن زاد او ازداد فقد اربى. وفي لفظ لا تبيع الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا مثله - 00:23:34

بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض اي لا تزيدوا ولا تبيعوا شيئاً غائباً منها بناجر. وللدار قطنية ما وزن مثلا بمثل اذا كان نوعاً واحداً وماكيلها فمثل ذلك. واذا اختلف النوعان فلا - 00:24:00

لا بأس به ولمسلم نهى عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر وقد اختلف اهل العلم في الصفة التي من اجلها يثبت رب الفضل على اقوال متعددة - 00:24:20

فذهب طائفة الى ان العلة في هذا الوزن او الكيل. فما كان موزوناً او مكيلها فان يجري فيه الربا فيجري عندهم الربا في الحديد ويجري عندهم الربا في ويجري عندهم الربا في الارز - 00:24:40

وهذا هو مذهب احمد وابي حنيفة. والقول الثاني بان الربا في الذهب والفضة وعلته الثمنية. وهذا مذهب الامام الشافعي. وله لعله ارجح القولين فيما يتعلق بعلة الذهب الفضة ومن ثم نقيس عليهما الاوراق النقدية. لأنها ثمن للاشياء. وذهب - 00:25:00

واما بالنسبة للاصناف الاربعة. فقال الامام الشافعي بان العلة فيها الطعم. وقال الامام ما لك بان قلة فيها القوت ولعل الراجح من الاقوال في هذه المسألة ان الذهب والفضة علتها الثمنية. وان الاصناف الاربعة - 00:25:30

علتها مجموع امرين. الطعم مع الكيل او الطعم مع الوزن. لانه بذلك تجتمع الاقوال في هذه المسألة. اذا هذا هو النوع الاول من انواع الربا رب الفضل. بيع ربوى بجنسه احدهما متفاضلا. النوع الثاني ربا نسيئة. وهو بيع ربوى - 00:25:50

بما يشاركه في العلة. احدهما مؤجل بيع ربوى بما يشاركه في العلة احدهما مؤجل كما لو كما لو بعث رزا مقابل شعير. احدهما مؤجل فحينئذ هذا فيه ربا فنسية ومثله ايضاً لو بعث ذهباً بفضة احدهما مؤجل فهذا ربا نسيئة ومثل - 00:26:20

ذلك لو بعث ريالات سعودية مقابل دينارات بحرينية. احدهما مؤجل فهذا ربا نسيئة لانهما وان لم يكونا من جنس واحد الا انهما يشتراكان في علة واحدة. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم - 00:26:50

فإذا اختلفت الاصناف فبباعوا كيف شئتم اذا كان يداً بيد. والنوع الثالث من انواع الربا القرط وهو بيع نقد احدهما متفاضل ومؤجل. وهو من اشد بانواع الربا حرمة. كما لو قلت اعطيك مئة مقابل مئة وعشرة تدفعها لي بعد سنة - 00:27:10

ومن مسائل الربا مسألة مد عجوة وهو ان تبيع ربويا مقابل شيء من من جنس ذلك الربوبي ومعه سلعة اخرى. كما لو قلت ابيعك صاعين من التمر مقابل صاع تمرا - 00:27:40

دينار فهذا ممنوع منه محروم عند جماهير اهل العلم. لما روى ابو داود قال اتي النبي صلى الله عليه وسلم لمعام خبير بقلادة فيها ذهب وهو من اجناس الربا وخرز وهو ليس من اجناس الربا. قال ابو بكر - 00:28:00

وابن منيع فيها خرز معلقة بذهب. ابتعها رجل بتسعه دنانير ودنانير ذهب فكانه اشتري هذه القلادة التي بعضها ذهب وبعضها خرز مقابل آذذهب او بسبعين دنانير قال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينه وبينه. بين الخرز وبين الذهب. فقال الرجل ان - 00:28:20

انما اردت الحجارة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينهما. وصحح الترمذى قال سعد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن اشتراء التمر بالرطب هذه مسألة المزابنة وقد تقدم معنا ان - 00:28:50

صلى الله عليه وسلم نهى عنها ما العلة فيها لوجود الربا لان الجهل بالتساوي بين الاصناف كالعلم بالتمايز والتفاضل فيها. فانه في المزابنة جهلنا وجود المساواة بين الرطب والتمر فعاملناه كما لو - 00:29:10

بوجود التفاضل بينهما. فقال النبي صلى الله عليه وسلم لمن حوله اينقص الرطب اذا يعني اذا تحول الرطب الى كونه تمرا ينقص

- حجمه. وبالتالي فاننا نجهل وجود التساوي في بين الرطب والتمر. فقالوا نعم ينقص الرطب اذا جف. فنهى عن ذلك. ثم ذكر المؤلف

00:29:30

حديثا في فضل القرظ الذي يكون على جهة الاحسان. قال ولابن ماجة ما من مسلم يفرض مسلما قرضا مرتين الا كان كصدقها مرة.

وصحح الترمذى ان النبي صلى الله عليه وسلم استقرض آآ استقرظ - 00:30:00

سنا اي اخذ قرضا بغيرا ذا سن معينة. وعند الوفاء اعطى صاحبه سنا الاعلى منها فاعطى سنا فوقه وقال خياركم احسنكم قضاء.

فيه دالة على ان الزيادة في سداد الدين ان كانت عند الاقتراط لم تجوز. وان كانت عند الوفاء بدون شرط سابق فانه جائز -

00:30:20

ولا حرج فيه. اسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لكل خير. وان يجعلنا واياكم من الهداء المهدىءين. هذا والله وصلى الله على نبينا

محمد وعلى الله واصحابه واتباعه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين - 00:30:50

مع تحيات ادارة الاوقاف السنوية بمملكة البحرين - 00:31:12